

الأمن الإنساني في ليبيا .. الواقع والتحديات Humanitarian Security in Libya: Reality and Challenges

محمد جبريل بن طاهر

كلية أحمد بن محمد العسكرية، (قطر)، jebiril@abmmc.edu.qa

تاريخ النشر: 2021/12/27

تاريخ قبول النشر: 2021/10/04

تاريخ الإستلام: 2021/06/26

ملخص:

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على واقع الأمن الإنساني في ليبيا قبل وبعد حكم القذافي، في محاولة للوقوف على إشكاليات الإهمال لذلك المتغير المهم. كما عمل البحث على تبني عدة مناهج مثل المنهج التحليلي الوصفي ودراسة الحالة الليبية ولم يغفل منهج المقترَب النقدي للدراسات الأمنية، في محاولة لسبر أغوار الواقع السياسي الليبي في التعامل مع الأمن الإنساني. كما توصل البحث لعدة نتائج منها أن النظام الليبي السابق لم يكثرث للأمن الإنساني بأبعاده بقدر التركيز على أمن الدولة، وأن ما حصل في ليبيا سنة 2011 فتح الباب على مصراعيه للتدخل الإنساني الدولي تحت ذريعة حماية الأمن الإنساني.

الكلمات المفتاحية: الأمن الإنساني؛ مهددات الأمن الإنساني؛ ليبيا؛ التدخل الإنساني.

Summary:

The objective of this paper is to shed light on the situation of humanitarian security in Libya before and after Gaddafi's ruling, and to determine the reasons of neglecting this important variable. The research adopts several approaches, such as the analytical descriptive approach the case study, as well as the critical approach to security studies, in order to probe the depths of the Libyan political situation in dealing with humanitarian security. The research proposes with several findings, and concludes that the former Libyan regime did not care about humanitarian security and its dimensions as much as it focused on the state security. What happened in Libya in 2011 has allowed the international humanitarian intervention under the pretext of protecting humanitarian security.

Keywords: Humanitarian security; threats to humanitarian security; Lybia; Humanitarian intervention.

1. مقدمة :

من نافلة القول، إن الأمن الإنساني أصبح يلعب دوراً مهماً بعد ظهوره ودخوله مفهوماً له دلالاته الخاصة في أدبيات السياسة منتصف التسعينيات من القرن العشرين، حيث تنهت برنامج الأمم المتحدة للتنمية البشرية سنة 1994 في تقريره تحت عنوان: (التحرر من الخوف والتحرر من الفاقة) جاء ذلك نتيجة للتغيرات العالمية التي حدثت بعد الحرب الباردة، فوجهت الأنظار إلى أهمية أمن الجماعات البشرية والأفراد قبل أمن الدول، المفهوم الذي ساد ردهاً من الزمن.

من هذا المنطلق ذهب البحث نحو دراسة الأمن الإنساني في ليبيا، باعتباره متغيّراً مهماً وحديث ترتبت عليه قرارات دولية وأمنية (قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقمي 1970 و 1973) دفعت بالتدخل الإنساني تحت ذرائع عدة، في ظاهرها حماية الأمن الإنساني في ليبيا من النظام السياسي عشية ثورة فبراير 2011، والتي كان من أسبابها ما عانى منه المجتمع الليبي من تهيش واضطهاد وظلم طيلة سنوات حكم القذافي. يستهل البحث بمقدمة تليها أربعة محاور، يتناول المحور الأول تعريف الأمن الإنساني وأبعاده، فيما يعالج المحور الثاني المفاهيم التي تتقاطع وتتداخل مع مفهوم الأمن الإنساني، وفي المحور الثالث والأخير تطرح مهددات الأمن الإنساني، وينتهي البحث إلى تحليل واقع وأبعاد الأمن الإنساني في ليبيا، يختم الدارس بحثه بخاتمة ونتائج وتوصيات.

2. إشكالية البحث:

تكمن إشكالية البحث في وضعية الأمن الإنساني في ليبيا وتحدياته المستقبلية والغموض الذي يحيط به باعتباره يمس أمن المجتمع الليبي فترة حكم القذافي وما تلاها من هبوب رياح الربيع العربي التي أطاحت بحكمه، ووضعت الأمن الإنساني على المحك، ما دفع بالدول الكبرى ودول الجوار العربية والبعيدة منها للتدخل المستمر في الشأن الليبي تحت ذريعة حماية المدنيين وأمنهم ومحاربة الإرهاب والإسهام في بناء الدولة الليبية. عليه يكمن طرح التساؤل الرئيسي التالي: ما هي الآليات التي يمكن العمل عليها لترسيخ وتفعيل مفهوم الأمن الإنساني في ليبيا بعيداً عن التدخلات الأجنبية؟

يتفرع عن التساؤل الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- 1- ما هي التهديدات الحقيقية للأمن الإنساني في ليبيا؟
- 2- كيف يمكن تحييد التدخل الإنساني الدولي في ليبيا؟
- 3- آليات تدعيم الأمن الإنساني في ليبيا مستقبلاً؟

3. فرضية البحث:

التراكمات الإنسانية الصعبة التي عانى منها المجتمع الليبي إبان النظام السابق، كانت وراء ثورة فبراير وخروج الناس على النظام الحاكم سنة 2011 فجوهوا بالعنف المسلح.

الأمر الذي فتح الباب لتدخل خارجي من أجل حماية المدنيين، مؤسسات دولية وأخرى إقليمية بحجة حماية المدنيين.

ومن ثم فإن هذه الحالة اقتضت تفكيراً يتناول الوضع الأمني للأفراد أيام حكم القذافي وبعد تدخل المنظمات وسبب استمرار تدخل المنظمات الدولية والإقليمية بحجة حفظ حقوق الأفراد ومعرفة الدور الذي تلعبه هذه المنظمات.

4. أهداف البحث:

تشمل أهداف البحث في الآتي:

- 1- يسعى البحث لدراسة واقع وتحديات الأمن السياسي في ليبيا.
- 2- يعمل البحث على سبر أغوار الواقع السياسي الليبي.
- 3- يجتهد البحث في التوصل إلى نتائج وتصورات واقعية عن الأمن السياسي في ليبيا.
- 4- دراسة وتحليل التدخل الإنساني في ليبيا تحت ذريعة الأمن الإنساني.
- 5- تزويد المكتبة السياسية الليبية بدراسة حول الأمن الإنساني في ليبيا.

5. أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من كونه يسلط الضوء على واقع الأمن الإنساني في ليبيا باعتباره متغيراً حديثاً في الدراسات الأمنية والسياسية الليبية التي كان مسكوتاً عنها زمن حكم القذافي، حيث يعول الباحث على فتح باب البحث والنقاش والجدل حول الأمن الإنساني في ليبيا.

6. منهج البحث:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي في طياته، كونه يصف ويحلل الواقع الليبي، كما اعتمد على منهج دراسة الحالة الليبية لواقع وتحديات الأمن الإنساني، كما اشتغل على مدخل تحليل النظم للوقوف على الحالة الليبية وكيفية تأثرها بالتحويلات الإقليمية والدولية ودورها في الأمن الإنساني، ولم يغفل على المقترّب النقدي للدراسات الأمنية، باعتباره يتناول فكرة الأمن وما شهدته من تحولات من أمن الدولة نحو أمن الأفراد (الأمن الإنساني).

7. في تعريف الأمن الإنساني:

يتداخل ويتقاطع مفهوم الأمن الإنساني مع مفاهيم أخرى موضوعها الاهتمام بالإنسان وأمنه منها مفهوم: (حقوق الإنسان) و (الأمن الجماعي الدولي)، والتي تتعلق بالإنسان كمتغير بات مهما في العلاقات الدولية والقانون الدولي.

وقد أصبح موضوع الأمن الإنساني محور اهتمام العلاقات الدولية نهاية الحرب الباردة نهاية القرن العشرين، نظراً لما طرأ من تغيرات على البيئة الأمنية التي صار فيها الفرد الضحية الأكبر، وأمنه في وضع أخطر. قابله عجز الدولة في توفير البيئة الأمنية، التي كانت مبنية على مرجعية الدولة والتي تحولت نحو الفرد كمقاربة للتحليل والاهتمام.

ونظراً لجدلة المفهوم وكثرة التعريفات التي حاولت تقريب المفهوم من الأذهان: سنحاول عرض بعض التعريفات للأمن الإنساني، التي توضحه قدر الإمكان مما اختلط به وشابهه من مفاهيم أخرى لها نفس الاهتمامات. كاهتمام رسمي بالأمن الإنساني جاء مع تقرير صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حيث يعد أول وثيقة دولية تهتم بالأمن الإنساني، بعنوان: (الإنسان والتنمية البشرية) سنة 1994، كما أستخدم على تسميته، (أمن ذو وجه إنساني)، الذي تناول الأمن الإنساني في نوعين مهمين هما (التحرر من الخوف) و(التحرر من الحاجة)، وقد بنى التقرير هذا الاتجاه، فوضع سبعة أبعاد لمفهوم الأمن الإنساني تتمثل في:

1- الأمن الاقتصادي: يتطلب وجود دخل مضمون أساسي للأفراد، وعادة ما تكون عن أعمال منتجة

ومجزية مدفوعة كملاذ أخير، من شبكة الأمان التي يمولها القطاع العام.

2- الأمن الغذائي: ويعني توفير الفرص المادية والمالية للحصول على الغذاء.

3- الأمن الصحي: ويعني الخلو النسبي من المرض والعدوى.

4- الأمن البيئي: ويعني الحصول على ما يكفي من الماء الصحي والهواء النظيف والشبكة الأرضية.

5- الأمن الشخصي: ويتضمن الأمن من العنف والتهديدات البدنية.

6- الأمن المجتمعي: ويتضمن أمن الهوية الثقافية، وتوفير حالة الأمن والاستقرار والطمأنينة في المجتمع.

7- الأمن السياسي: ويتضمن حماية الحقوق الأساسية للإنسان وحياته¹.

وقد حدد تقرير التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة سنة 1994 أربع خصائص للأمن

الإنساني وهي كالتالي:

1- الأمن الإنساني شامل عالمي، فهو حق للإنسان في كل مكان .

2- مكونات الأمن الإنساني متكاملة يتوقف كل منها عن الآخر .

3- الأمن الإنساني ممكن من خلال الوقاية المبكرة وهي أسهل من التدخل اللاحق .

4- الأمن الإنساني محوره الإنسان ويتعلق بنوعية حياة الإنسان في كل مكان² .

من الملاحظ في مقارنة الأمم المتحدة سالفة الذكر تحول اهتمام البعد الأمني من أمن الدولة نحو أمن

الإنسان، حيث لم يعد يقاس الأمن بالتهديدات العسكرية الخارجية، بقدر التعويل على توفير الحاجات

الأساسية للإنسان (الفرد) داخل الدول، في مواكبة للتغيرات التي حصلت في البيئة الأمنية العالمية، وظهر مؤثرين دوليين جدد، والتحول في طبيعة الصراعات، والوسائل والأدوات المستخدمة. من تعريفات المهتمين الأوائل (بالأمن الإنساني) والذي أحله مركزا عاليا وجعله فوق (أمن الدولة) السيد للود أكسفورد (Lloyd Ox worthy) وزير خارجية كندا الأسبق، جاء فيه أنه حالة عيش حرة تخلو من التهديدات التي تمس حقوق الإنسان وأمنه وحتى حياته، وهي طريقة بديلة لرؤية ومشاهدة العالم، تعتبر الإنسان الفرد بمثابة نقطة اهتمام أساسية ومرجعية بدلا من التركيز بشكل حصري على أمن البلاد والحكومات³.

أما من السياسيين، سنعرض تعريف كوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره للأمم المتحدة عام 2000 والمعنون بـ (نحن البشر) أعطى فيه عنان توصيفا للأمن الإنساني على هذا النحو: أمن الإنسان يجب أن يفهم على أنه أوسع بكثير من حالة (انعدام الصراعات العنيفة) فهو في نظر عنان يشمل حقوق الإنسان، ومنها الحق في: الحكم الرشيد، وإمكانية الحصول على التعليم، وعلى الرعاية الصحية، وكفالة إتاحة الفرص والخيارات لكل فرد لتحقيق إمكاناته.

فكان له من هذا الاتساع، ورأى عنان أن كل خطوة في هذا الاتجاه هي أيضا خطوة نحو الحد من الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي ومنع الصراعات، والتحرر من الفاقة، وحرية الأجيال المقبلة في أن ترث بيئة طبيعية صحية. هذه اللبنة التي جعلها عنان تشمل مفهوم (الأمن الإنساني) هي الأجزاء المترابطة التي يتكون منها أمن الإنسان وبالتالي الأمن القومي⁴.

جاء في تقرير اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدول عن مسؤولية الحماية، الصادر في ديسمبر 2001، أن: (الأمن البشري يعني أمن الناس - سلامتهم البدنية ورفاههم الاقتصادي والاجتماعي، واحترام كرامتهم وقدرهم كبشر، وحماية حقوق الإنسان المملوكة لهم وحرّياتهم الأساسية)⁵.

نلاحظ هنا أن الاعتراف العالمي والاهتمام به يتزايد من قبل السياسيين والمؤسسات الحقوقية وأن حضوره على مستوى المفهوم، والمحك العملي والتطبيقي صار عالميا وأن اعتباره لا يقل في أهميته عن (أمن الدول).

8. تقاطعات الأمن الإنساني مع مفاهيم أخرى:

يتداخل ويتقاطع مفهوم الأمن الإنساني مع مفاهيم متقاربة معه في الاهتمام، مثل أمن الدولة وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة والتدخل الإنساني، ذلك لأن موضوع المفاهيم سابقة الذكر هو الإنسان، فهو جوهر الاهتمام والدراسة، لكن ذلك لا يعني عدم اختلافها في عدة جوانب رغم تقاطعها.

سنعرض لاحقا تلك المفاهيم لإزالة اللبس بينها وبين الأمن الإنساني، ولتمييزها ولتوضيح العلاقة بينها.

1.8 أمن الدولة والأمن الإنساني:

سيطرت خلال الحرب الباردة النظرة الواقعية. واعتبر الواقعيون أن أهم اللاعبين في النظام الدولي ليسوا الأفراد بحد ذاتهم، ولكن الدول التي تحملهما أساسياً وهي حماية سيادتهما. وبما أن الدول منشغلة بأفاق الحرب، يكون الأمن: أمن الدولة هو همها الأول. بيد أن تحقيقه ليس بالمسألة السهلة⁶.

مع ذلك هناك من ينظر إلى وجود علاقة تكاملية بين الأمن الإنساني وأمن الدولة في أربعة جوانب هي:

- أ- يعتبر اهتمامه الفرد والمجتمع لا الدولة.
 - ب- تشمل التهديدات أمن الناس، التهديدات والأوضاع التي لم تكن تصنف دائماً على أنها تهديدات لأمن الدولة.
 - ت- نطاق الجهات الفاعلة أوسع من مجرد الدولة وحدها.
 - ث- تحقيق أمن الإنسان لا يتضمن مجرد حماية الناس بل يتضمن أيضاً تمكين الناس من أن يدافعوا عن أنفسهم ومصالحهم.
 - ج- يركز أمن الدولة على الدولة نفسها وعلى الدول الأخرى التي لديها مخططات عدوانية أو عدائية، أما أمن الإنسان فهو يحول التركيز على العدوان وينشغل بحماية الناس من مجموع تهديدات مختلفة⁷.
- هذا يؤكد عدم تعارض أمن الدولة مع الأمن الإنساني، ويؤكد اعتماد كل منهما على الآخر أو أن يحل أحدهما محل الآخر، حيث يظل أمن الدول شرطاً أساسياً لأمن الناس، حيث لا يكفي (أمن الدولة) لضمان أمن الناس، ما يدفع بالدولة لضرورة توفير حماية أكبر بصور متعددة لحماية مواطنيها ولتقرب من الأمن الإنساني.

2.8 حقوق الإنسان والأمن الإنساني:

تعد حقوق الإنسان مفهوماً شاملاً لكل الحقوق المتأصلة لدى جميع البشر بغض النظر عن جنسيتهم أو لونهم أو عرقهم أو دينهم أو لغتهم أو محل إقامتهم، وهي حقوق مترابطة غير قابلة للتجزئة ولا التنازل عنها. يقصد بحقوق الإنسان: (ضمانات قانونية عالمية تحمي الأفراد والمجموعات من الأفعال التي تعيق التمتع بالحريات الأساسية وكرامة الإنسان. وقانون حقوق الإنسان يلزم الحكومات بالقيام ببعض الأشياء ويحظر عليها فعل أشياء أخرى. فمن أهم مميزاتها أنها مضمونة دولياً، محمية قانونياً، تركز على كرامة الإنسان، تحمي الأفراد والمجموعات، ملزمة للدول والجهات الفاعلة فيها، ولا يمكن التنازل عليها أو نزعها، وإنها متساوية ومترابطة، وعالمية)⁸.

ومن ثم يلاحظ المتأمل أن هناك تداخلاً وترابطاً بين حقوق الإنسان والأمن الإنساني، كما أنه هناك بينهما تقابل واختلاف وتباين في بعض النقاط.

مع ظهور الجيل الرابع لحقوق الإنسان الذي دفع لتوسع المفهوم متسائلاً حول طبيعة الاختلاف بين المفهومين، وطبيعة العلاقة بينهما، كما أنه لا يمكن ضمانة حقوق الإنسان في ظل غياب الأمن، ما يدل على تجسيد حقوق الإنسان المتعلق بالأمن، ما يوصلنا إلى أن حقوق الإنسان أشمل من (الأمن الإنساني) وأن (حقوق الإنسان) هي التي توفر الإطار القانوني للأمن الإنساني.

3.8 التنمية البشرية المستدامة والأمن الإنساني:

تُعرف التنمية المستدامة بأنها (التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها) اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية لعام 1987.

وقد برزت التنمية المستدامة بوصفها المبدأ التوجيهي للتنمية العالمية على المدى الطويل. تتكون التنمية المستدامة من ثلاثة أعمدة، وتسعى إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة بطريقة متوازنة.⁹

لمقاربة مفهوم الأمن الإنساني بمفهوم التنمية المستدامة، نلاحظ أن المفهوم الأول يضع الإنسان في كل السياسات والمستويات المنهجية، في حين تعمل التنمية المستدامة على جزئية تحقيق الديمقراطية والحكم الرشيد (الحكومة)، ما يدل على شمول الأمن الإنساني وجزئية التنمية المستدامة، وعلاقتهما في التركيز على الإنسان وحرية وكرامته وأمنه قبل الدولة.

4.8 التدخل الإنساني والأمن الإنساني:

لا يوجد إجماع على تعريف مقبول عالمياً لمفهوم (التدخل الإنساني). ويستند التدخل الإنساني إلى مفهوم أن للدول (الحق في التدخل)، أو حتى واجب التدخل لحماية السكان الذين يقعون ضحية انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان.

يستند التدخل الإنساني إلى مفهوم أن للدول: (الحق في التدخل) وحتى واجب التدخل في دولة لحماية السكان الذين يقعون ضحية انتهاكات خطيرة للقانون الدولي.

الركيزة الثالثة لمسؤولية الحماية: (التدخل الإنساني) هو إجراء جماعي يتم الاضطلاع به من خلال مجلس الأمن ووفقاً للفصل السابع من الميثاق بهدف ضمان احترام التزام الدول بحماية سكانها من الإبادة الجماعية، الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب والتطهير العرقي. كإجراء أخير، يتم أخذ التدخل العسكري في الاعتبار عندما تفشل الإجراءات السلمية.

يمكن تعريف التدخل الإنساني على أنه استخدام القوة من قبل مجموعة من الدول لمنع أو إنهاء الانتهاكات الجسيمة والمنهجية للحقوق الأساسية من قبل الحكومة ضد شعبها، دون إذن من الدولة المعنية¹⁰. يمكن أن يتم التدخل الإنساني تحت ذريعة (الأمن الإنساني)، بحجة حماية السكان من ضيم الحكومة ولتطبيق معايير الأمن الإنساني المتعارف عليها، ذلك ما فعلته الولايات المتحدة الأمريكية بعد انهيار الاتحاد

السوفييتي وتفرد بها بقيادة العالم، حيث وظفت الأمم المتحدة للتدخل في الصومال والعراق وأفغانستان وراوندا، وفي حالة ليبيا 2011. أثر ذلك على مفهوم السيادة للدول التي تحولت من الشأن الداخلي إلى الدولي، كما حصل أيضاً في يوغسلافيا سابقا وتيمور الشرقية، حيث فقدت هذه الدول بعضاً من سيادتها أو شرعيتها وصارت تحت طائلة ما يسمى وما أصطلح عليه تحت اسم: (الشرعية الدولية).

9. مهددات الأمن الإنساني:

عديد المهددات التي تواجه الأمن الإنساني بشرية كانت أو طبيعية، ربما ازدادت تلك المهددات بفعل الزمن وتحدياته من زيادة تعداد سكان العالم قابله شح الموارد وزيادة مرتفعة في الطلب عليها ناهيك عن الأزمات والكوارث والحروب وما تخلفه، من هنا نستعرض بعض تلك التحديات والمهددات للأمن الإنساني:

1.9 ندرة المياه:

لا شك أن المياه تعد من أكثر وأهم الموارد الطبيعية التي تهدد الأمن الإنساني والبشري، فهي أساس الحياة بمجملها، كما أنها قد تؤدي إلى تدمير حياة البشر إذا تحولت إلى فيضانات وإمطار غزيرة، لدى حرص البشر على المحافظة على الثروة المائية من الندرة وعلى ترشيد استهلاكها وتقنيته.

ومشكلة ندرة المياه وما يترتب عليها من أهم المشاكل العاقبة في العالم اليوم، إذ تقول الاحصاءات أنه: يفتقر واحد من بين كل خمسة أشخاص إلى الحصول على مياه مأمونة ويفتقر نصف سكان العالم إلى الصرف الصحي، ويموت 7.1 مليون شخص سنوياً بأمراض مرتبطة بسوء إمدادات المياه. وندرة مياه الشرب تهدد ثلثي سكان العالم، والواقع يؤكد أن ندرة المياه أصبحت عاملاً أساسياً ومهماً في الحروب بين الدول والقبائل، صراعات كثيرة في العالم بسبب مصادر المياه، ولا شك أن لأمر سيتطور أكثر في المستقبل¹¹.

الأمن الغذائي:

يعني مفهوم الأمن الغذائي، حسب تعريف منظمة الأغذية والزراعة الدولية (الفاو): (توفير الغذاء لجميع أفراد المجتمع بالكمية والنوعية اللازمتين للوفاء باحتياجاتهم بصورة مستمرة من أجل حياة صحية ونشطة)¹². ويختلف هذا التعريف عن المفهوم التقليدي للأمن الغذائي الذي يرتبط بتحقيق الاكتفاء الذاتي باعتماد الدولة على مواردها وإمكاناتها في إنتاج احتياجاتها الغذائية محلياً.

وهذا الاختلاف يجعل مفهوم الأمن الغذائي حسب تعريف الفاو أثراً وانسجاماً مع التحولات الاقتصادية الحاضرة، وما رافقها من تحرير للتجارة الدولية في السلع الغذائية¹³.

ويرتبط الأمن الغذائي بعدد المتغيرات الطبيعية الأخرى، كوفرة المياه بسبب غزارة الأمطار في بعض المناطق التي تعتمد على الأمطار في الري والزراعة، يقابلها صلاحية الأراضي للفلاحة وتوفر المصادر الطبيعية للمياه

كالأنهار والبحيرات والآبار، ما يجعل إمكانية توفر المصادر الأساسية للغذاء نحو الاكتفاء الذاتي والتصدير للفائض منه.

تشير التقديرات العالمية الحالية إلى أنه حوالي 690 مليون شخصاً يعانون من الجوع، أي بنسبة 8.9% من سكان العالم بزيادة قدرها 10 مليون شخص في عام واحد وما يقارب 60 مليون شخص في خمس سنوات. كما وضحت الدراسات والاحصاءات أن عدد المتضررين من انعدام الأمن الغذائي الشديد، وهو مقياس يقارب الجوع يظهر بشكل متصاعد وصل في عام 2019 إلى حوالي 750 مليون شخص أي ما يقارب واحد من كل عشرة أشخاص في العالم¹⁴.

3.9 العنف والحروب:

العنف هو ضد الرفق، وله أنواع وأشكال تبدأ بالعنف اللفظي وتتحول نحو العنف المادي، كما أن الحرب هي نتيجة للعنف المتراكم وهي آخر وسائل العلاقات الدولية، وكما يقول الفيلسوف كانط في كتابه مشروع السلام الدائم.

مع أن الحرب ما هي إلا وسيلة تعسة يلجأ إليها المرء مضطراً، لإقرار حقه بالقوة، وهو في طور الفطرة (حيث لا وجود لمحاكم تفصل في الأمور بقوة القانون)؛ وفي هذا الطور لا يقال على أحد الطرفين أنه جائر (لأن مثل هذا الوصف يفترض صدور حكم قضائي من قبل) بل أن نتيجة المعركة هي التي تفصل في الأمر¹⁵. فالعنف والحرب يؤثران في الأمن الإنساني ويهددان كيانه واستقراره باعتبارهما حالات غير طبيعية في حياة الدول وشعوبها، فالحروب العالمية الأولى والثانية، نتج عنهما دمار هائل نفسي ومادي ناهيك عن العنف الذي رافقهما وتلاههما. وقد يمارس العنف دون حرب وقد يمرّ دون أن يشعر به أحد.

4.9 الأوبئة والأمراض:

يعد الأمن الصحي أحد مرتكزات وأبعاد (الأمن الإنساني)، حيث لا يحتمل اليوم التهاون في عدم الرعاية الصحية والتي هي من الحقوق الأصلية للبشرية جمعاء.

كما أن انتشار الأوبئة والأمراض في ظل هذا التطور في الاتصالات البشرية والعلاقات الدولية الواسعة قد يهدد مصير الكون، وقد سبق أمثلة لذلك، حيث شهدت البشرية أوبئة وأمراض خطيرة أودت بحياة ملايين البشر مثل مرض الموت الأسود في القرن الرابع عشر الذي قتل ما لا يقل عن 200 مليون شخص في مختلف أنحاء العالم.

مرض الجدري الذي تسبب في وفاة 56 مليون شخص في العالم عندما ظهر في عام 1520، كما تسببت الأنفلونزا الإسبانية التي ظهرت بعد الحرب العالمية الأولى 1918-1919 في وفاة ما بين 40 و50 مليون إنسان في مختلف أنحاء العالم، في حين أودى طاعون جونستين بين عامي 541 و542 بحياة ما بين 30 إلى 50 مليون شخص وربما كان سبب في انهيار الإمبراطورية البيزنطية.

أما مرض المناعة المكتسبة "الإيدز" الذي ظهر سنة 1981، وما زال منشراً حالياً فقد أودى بحياة ما بين 25 إلى 35 مليون شخص¹⁶.

ومن بين الأوبئة الأكثر انتشاراً في تاريخ البشرية، هو كورونا (كوفيد 19) الذي ظهر في مدينة ووهان بوسط الصين مطلع 2020 وتسبب في إصابة ما يقارب من 54 مليون شخص في العالم توفي منهم ما يقارب 1.31 مليون، حيث يعد من أخطر الفيروسات المستجدة والخطيرة في العالم.

10. واقع وأبعاد الأمن الإنساني في ليبيا:

حالة الأمن الإنساني في ليبيا حالة مأساوية ومعقدة وذلك بفعل الأحداث التي مرت بها البلاد منذ 2011 وما ورثه المجتمع الليبي من النظام السياسي السابق، والذي كان يهتم اهتماماً كبيراً بأمن الدولة والأمن القومي الوطني، دون الأمن الإنساني والمجتمعي، جاء هذا متساوفاً مع فكرة النظرية الواقعية في العلاقات الدولية، التي تربط مفهوم الأمن بالقدرة العسكرية للدولة، الذي يجعل الأمن القومي قيمة عليا. وهذا كان يتطلب تحويل موارد الدولة القومية لأغراض الدفاع، ويرفع من نفقة الفرصة البديلة لهذه الموارد على حساب التنمية، وهذا عادة ما يقود لنموذج الدولة البوليسية.

نحاول لاحقا استعراض أبعاد الأمن الإنساني السبعة التي حددت وفق برنامج الأمم المتحدة للتنمية البشرية سنة 1994 وإسقاطها على الحالة الليبية.

1.10 البعد الاقتصادي:

تعد ليبيا دولة ذات اقتصاد ريعي، تعتمد بحوالي 90% من دخلها على البترول منذ اكتشافه وتصديره مطلع الستينات من القرن الماضي، ذلك الدخل الذي لم يوظف في أوجهه المفيدة للنهوض بالدولة والمجتمع، حيث شابه الفساد خصوصاً بعد انقلاب القذافي ورفاقه على الملك في 1969.

طبق القذافي النظام الاشتراكي في المجتمع الليبي وحرمه سنوات طويلة من التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، حيث تمسكت الدولة بمفاصل الاقتصاد لمدة عشر سنوات زحفت فيها الدولة على القطاع الخاص وأتمت شركاتها، ثم تحول بعدها الاقتصاد الليبي نحو الاقتصاد المفتوح بشكل خجول ومشوّه دون رؤية واضحة.

مع ذلك بلغ متوسط النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي الليبي مطلع الألفية الثالثة 7.99% في الفترة الممتدة من 2000 إلى 2012 ووصل إلى 122% في ديسمبر 2012 بعد الانخفاض بنسبة 60% في ديسمبر 2011 وفق إحصائيات مصرف ليبيا المركزي، كما شهد انخفاض النمو الاقتصادي السنوي مرة أخرى إلى 6% دون الصفر نتيجة إيقاف تصدير النفط من قبل مليشيات جضران، الذي تسبب في خفض الإنتاج إلى مستويات قياسية تقدر بحوالي 190 ألف برميل يومياً فقط، بعدما وصل إلى 1.5 مليون برميل يومياً في 2010.

خسرت الدولة الليبية على أثرها ثلثي احتياطاتها بين 2013-2016 بقيمة 75 مليار دولار، شهد بعدها الاقتصاد الليبي تحسناً كبيراً في ادائه بسبب زيادة إنتاج النفط وتصديره، بعد سيطرة قوات الكرامة في شرق ليبيا على موالي وحقول النفط وتسليمها للمؤسسة الوطنية للنفط، وصل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى 28.3% سنة 2017، حيث كان قد وصل إلى نسبة 8.4% دون الصفر عام 2016¹⁷.

2.9 البعد السياسي:

منذ استقلال ليبيا وميلاد الدولة الوطنية الليبية الحديثة في ديسمبر 1951 لم تشهد الحياة السياسية في ليبيا حراكاً سياسياً منظم ونشط، ولم تكن المشاركة السياسية ذات قيمة، حيث ألغى الملك إدريس حينها الأحزاب السياسية مع أول انتخابات برلمانية جرت مطلع 1952 ما دفع بالمواطن الليبي إلى التعويل على البعد القبلي الضيق، ما يعني غياب تجربة المشاركة السياسية والعمل الديمقراطي، ناهيك عن عدم اهتمام النظام السياسي الملكي حينها بالثقافة السياسية للمجتمع الليبي حيث مُلِيَء ذلك الفراغ الفكري بالمدّ القومي الناصري¹⁸.

جاء القذافي للسلطة في سبتمبر 1969 بانقلاب أبيض على الملك إدريس السنوسي، حيث لى القذافي مطالب الشارع الليبي المتطلع لنظام جمهوري قومي عروبي، لم يستمر طويلاً ذلك النظام حتى بدأ القذافي يتفرد بالسلطة وتجرى الأحزاب السياسية وتهميش العمل المدني وإعلان الثورة الثقافية في أبريل 1973، تلاها إعلان نظام جماهيري في 1977 نصب نفسه فيه المرجعية العليا للدولة : (قائد الثورة)¹⁹.

كوّن القذافي اللجان الثورية التي كانت بمثابة الحزب الحاكم في ليبيا، والتي أوكل لها مهام عدة من ضمنها التحريض على ممارسة السلطة الشعبية، والتعريف بالكتاب الأخضر الذي ألّفه القذافي وجعله الوثيقة العليا لحكم البلاد، كم أوكل إدارة النظام السياسي الليبي لأعضاء اللجان الثورية وأبناء القبائل ورجال الخيمة وأهل الثقة للمهام الحساسة في الدولة الليبية، وعمل على خلق نظام أمني حساس ومعقد يقوم بالتجسس ومتابعة كل صغيرة وكبيرة في البلاد، ما خلق خوف مجتمعي بين أبناء الشعب الليبي، قابله ارتياح وأمن واستقرار كبير لأجهزة الدولة الليبية، ما يكمن أن نسميه بالأمن القومي الوطني الليبي دون خلق إحساس بالأمن السياسي للمواطن الليبي²⁰.

بعد غياب الأمن السياسي للمواطن الليبي أحد الأسباب التي دفعه للمطالبة بالتغيير والاندفاع في مظاهرات شعبية للمطالبة بإسقاط نظام القذافي في فبراير 2011، حيث حمل المجتمع الليبي في معظمه الحقد والغبن على القذافي والمقرّبين منه الذين كانوا يتحكمون في كل شيء في حين همشوا المواطن الليبي وحرّموه من أبسط حقوقه المدنية والسياسية، حقه في التعبير والاعتراض والاحتجاج، ما فتح الباب بعد ثورة فبراير على مصراعيه نحو تكوين أحزاب سياسية وجمعيات مدنية نص عليها الدستور الليبي المؤقت في المادة 15 منه، الذي ظهر في أغسطس 2011²¹.

المشهد الحالي في الأمن السياسي الليبي مشوه بحكم تغلغل الميليشيات المسلحة وأصحاب المال الفاسد والتيارات الدينية التي تعمل كلها على تكثيم الأفواه والضرب بيد من حديد على كل من يخالفها، ما خلق حالة احتقان وخوف وسط المجتمع الليبي الذي أنتقل من تسلط سياسي عسكري نحو ميليشياوي وجوهوي وديني معنف متصارع نظراً لغياب البنية المؤسساتية.

3.10 البعد الشخصي:

يكن في حماية الفرد من التهديد والعنف وبعث الطمأنينة، حيث عاش المواطن الليبي تحت ضغط الخوف والعنف والتهديد طيلة فترة حكم القذافي التي شهدت التوقيف والحبس والسجن بتهمة الاشتباه، ناهيك عن التهم السياسية التي لفقت لمن حاولوا معارضة رأس النظام السياسي، كما عتف المشهد السياسي الليبي حينها بالهتافات والخطابات الحماسية التي تدعو لقتل كل ما يحاول التشكيك في آلية عمل سلطة الشعب، من ضمن المقولات الشعبية التي ترددت (لا ترحم من خان يا قايد.. شققاً في الميدان يا قايد) عبارات تثير الرعب والخوف وتحدد علانية بالإقصاء والقتل لكل مشتبه فيه.

في مرحلة حكم القذافي ساد العنف اللفظي الباعث على العنف المادي، كما أصطلح على تسميتها. كما عمل في هذه الفترة الإعلام الحكومي المؤدلج بكافة وسائله على تأجيج الخطاب الإعلامي الليبي وإظهار صورة الزعيم الليبي كقائد ملهم، ترافق ذلك مع نقل خطابات القذافي الحماسية التي تحمل في طياتها تهديدا لكل ليبي يحاول التشكيك في سلطة الشعب والكتاب الأخضر وأفكار القائد²².

عندما قامت ثورة فبراير 2011 شدد النظام الليبي قبضته الأمنية على المواطنين، حيث رصدت تحركاتهم ودفع بكل من تقع عليه الشبهة للسجون دون تحقيق و تهمة واضحة، كما هدد القذافي نفسه وهو رأس النظام الشعب الليبي حينها وتوعد في خطاب حماسي منقول على الإذاعة بالقتل كل من يحاول أن يخرط في صف الثوار الذين لقبهم من أجل أن يهون أمرهم ويسهل لأعدائه فكرة القضاء عليهم لفظة (الجردان). فوضحت نوع سلطته، واتجاهاته في سياسته وبعثت تلك الخطابات الخوف وعدم الطمأنينة في نفوس المجتمع الليبي، الذي يعرف جيداً قسوة رأس النظام في مواجهة من يخالفه.

بعد انتهاء حكم القذافي بات أمن المواطن الليبي الشخصي على المحك رغم ما نص عليه الدستور المؤقت في الباب الثاني منه المعنون : (الحقوق والحريات العامة)²³ فقد انتشرت السجون السريّة خارج قبضة الشرطة وقوات الأمن التي باتت ضعيفة مقابل المد الميليشياوي والجهوي المسلح القوي.

يشير التقرير الصادر في أبريل 2018 عن الأمم المتحدة بعنوان تجاوزات خلف القضبان: الاحتجاز التعسفي وغير القانوني في ليبيا" إلى أن السجون الرسمية التي تشرف عليها الشرطة القضائية التابعة لوزارة العدل في حكومة الوفاق الليبية تضم حوالي 6500 محتجز، في حين تضم سجون أخرى عديدة تابعة اسمياً لوزارة الداخلية والدفاع أو تدار بواسطة ميليشيات مسلحة، حيث يتعرض المعتقلون لأبشع أنواع التعذيب، ولا يختلف المشهد في

شرق البلاد الليبية كثيراً عن غربها حيث يضم سجن الكويقية أكبر مراكز الاعتقال حوالي 1800 محتجز، يخضع السجن للشرطة القضائية والجيش الوطني الليبي²⁴.

4.10 البعد الصحي:

لم تكن البنية التحتية الصحية في ليبيا في حالة صحية جيدة فترة حكم القذافي، حيث عانت من الإهمال والتسيب في السنوات الأخيرة، ما دفع بالمواطن الليبي أن يسافر لدولة تونس ومصر والأردن على سبيل المثال لا الحصر، لغرض تلقي العلاج المناسب، رغم أن العلاج في القطاعات العامة يقدم خدماته بالمجان، حيث تشير الإحصائيات إلى أن يوجد في ليبيا حوالي 120 مستشفى وعيادة عامة، والتي يفتقر جُلها إلى التجهيزات والمستلزمات الطبية والصيانة، حيث قدرت احتياجات تلك المرافق الصحية العامة إلى 219 مليون دينار، كان ذلك حسب تقديرات 2015، أنفق منها مصرف ليبيا المركزي 147 مليون دينار ليبي فقط، ما يؤكد تدهور الأوضاع بمختلف المستشفيات، لا سيما الواقعة في الجنوب الليبي والمناطق النائية نظراً لشح الموارد المالية وتغلغل الفساد المالي والإداري²⁵.

لا شك أن الأوضاع الصحية تدهورت بعد أحداث فبراير 2011 حيث توالى الحروب والنزاعات والصراعات المسلحة ناهيك عن الانقسام السياسي وتوقف تصدير البترول وتدهور انتاجه، ما انعكس على مخصصات القطاعات العامة للدولة الليبية، ناهيك عن مغادرة الأطم الطبية الأجنبية والتي تمثل 70% من العناصر الطبية والتمريض.

رغم ما تنفقه الحكومة الليبية على قطاع الصحة ما يقارب من ستة مليار دينار سنوياً، إلا أن جزء منها كمرتبات للموظفين وبعض المعدات والأجهزة والصيانة، في حين تصل نسبة الاتفاق على العلاج بالخارج حوالي مليار دولار سنوياً، فيما ينفق الليبيون على العلاج في دول الجوار حوالي خمسة مليار دولار سنوياً، يشوب جلها الفساد والسرقة والتلاعب بأرقام الصرف، بالإضافة إلى مليارات الدولارات التي انفق على جرحى الحروب المتتالية منذ 2011، ناهيك عن الديون التي تترتب على الدولة الليبية في تونس والأردن وتركيا.

ذلك ما يؤكد هشاشة الأمن الصحي في ليبيا، ازداد التحدي مع ظهور وانتشار وباء كورونا (كوفيد 19) الذي بات يفتك بحياة عشرات الليبيين يومياً في ظل الوضع الصحي الصعب، حيث تشير إحصائيات المركز الوطني الليبي لمكافحة الأمراض إلى تخطي عتبة 81 ألف مصاب نهاية شهر نوفمبر 2020، بينما أن الوفيات تخطت الألف مواطن ليبي²⁶.

5.10 البعد المجتمعي:

يتمحور الأمن المجتمعي حول كيفية خلق توازن فعال بين الخصوصية (الثقافية، الدينية، اللغوية، العرقية) وكيفية بناء مجتمع متعدد وعادل وفق تلك الخصوصيات، كما عملت مدرسة كوبنهاغن للدراسات الأمنية على

تطوير مفهوم الأمن المجتمعي حيث تشير إلى قدرة المجتمع على الاستمرار في طبيعته الأساسية في ظل الظروف المتغيرة والتهديدات المحتملة والفعالية²⁷.

في حالة إسقاط الأمن المجتمعي على الحالة الليبية وتحليلها، ينبغي فهم السياقات الزمنية التي مرّ بها الأمن المجتمعي، حيث ساد الهدوء المسكون بالخوف فترة حكم القذافي الذي عوّل على مفارقات الخصوصية الليبية ليتحكم في المشهد السياسي، فلم يسمح للأمازيغ والطوارق والتبو الذين يشكلون جزءاً من المكونات السكانية والقبلية الليبية، باستخدام لغاتهم ولهجاتهم المحلية، بدعوة أن ليبيا عربية في عمقها الحضاري.

كما عمل النظام السياسي السابق على بدونة المشهد السياسي والثقافي والمجتمعي الليبي، دون مراعاة الثقافة والهوية المدنية، كما ذهب بالمجتمع الليبي نحو الهوية العروبية والقومية الواسعة دون العمل على مشروع الهوية الليبية التي شابهها اللغط والانقسام فترة الاستعمار الإيطالي والوصاية الإنجليزية وفترة حكم الملكية، حيث عمق القذافي تلك الانقسامات المجتمعية وتعامل مع المعطى القبلي ليجعله مرجعية مجتمعية سياسية للحكم.

بعد فبراير 2011 وسقوط نظام حكم القذافي وانتشار السلاح وسقوط حاجز الخوف، بات المشهد الاجتماعي الليبي يعاني من متغير خطير تمثل في ظهور الميليشيات ذات المرجعيات الجهوية والعائلية والدينية كما ظهر التيار الفيدرالي الذي ينادي بحقوق إقليم برقة بدعوة أنها كانت مهضومة فترة حكم القذافي، كما عمل على العودة لشكل الدولة الفيدرالية التي سادت بداية حكم المملكة الليبية المتحدة بأقاليم ثلاثة (طرابلس، برقة، فزان).

لا شك أن الأمن المجتمعي في ليبيا، حالياً يشهد تهديدات عدة من الصراع على السلطة إلى الانقسام السياسي حتى الهجرة للأدمغة والخبرات المحلية، يضاف إليها حالات النزوح الداخلي بسبب الحروب، وفقاً لمؤشر السلام العالمي الذي يرصد حتى شهر أبريل 2020 ما يقرب من 373.709 نازح داخلي، و448.573 نازح عائد في ليبيا²⁸، كما أعتبر في العام نفسه حوالي 893.000 ألف شخص بحاجة إلى المساعدات الإنسانية 30% منهم أطفال و34% منهم من النساء، ووفقاً لمؤشر السلام العالمي فإن ليبيا جاءت بين أقل عشر دول سلمية في عام 2019، وخامس أقل دول سلمية على صعيد المنطقة بعد الصومال والعراق واليمن وسوريا حيث كلف العنف في ليبيا ما يقدر من 22% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2019²⁹.

6.10 البعد الغذائي:

لا شك أن الأمن الغذائي بات من المتغيرات المهمة في العالم، وذلك لتحديات الزيادة السكانية العالمية التي من المتوقع أن يصل عدد سكان العالم إلى 8.5 مليار نسمة في عام 2030، وأن يزيد بعد ذلك إلى 9.7 مليار نسمة مع حلول عام 2050، تم يصل إلى 11.2 مليار نسمة مع حلول عام 2100³⁰ حيث تعد

أفريقيا القارة الأسرع نمواً، ذلك ما يشكل عباً على المخزون الغذائي العالمي الذي يتعرض لتهديدات التغيرات المناخية وانتشار الأوبئة (كوفيد 19 مثلاً) والإرهاب والحروب والعنف، رغم ما تعمل عليه المنظمة العالمية للأغذية والزراعة (الفاو) من ترسيخ للتنمية المستدامة والقضاء على الفقر والجوع في العالم بحلول عام 2030.

ليبيا التي تبلغ مساحتها 1.750 ألف كم²، تحتل الصحراء منها حوالي 95% ما يجعل من الزراعة موسمية في المناطق الساحلية وبعض الدواخل، حيث يعتمد السكان بشكل كبير على استيراد احتياجاتهم الغذائية في معظمها من الخارج، ما يشكل ضغطاً على النقد بالعملة الصعبة مقابل الارتكان للدول المستوردة منها، ناهيك عن ضعف الصناعة الليبية واعتماد المجتمع الليبي على العمالة الوافدة العاملة في القطاعات الإنتاجية والزراعية والصناعية.

اعتمد النظام السياسي الليبي السابق الاقتصاد الريعي الذي يرتكز بشكل أساسي على مبيعات البترول والغاز، حيث وصل تصدير ليبيا من النفط إلى 1.6 مليون برميل يوماً قبل أحداث 2011، وبعدها تدهورت الأوضاع السياسية ما انعكس على تصدير النفط الذي بلغ في ذروته 600 ألف برميل يومياً، ما انعكس بطبيعة الحال على الإيرادات النفطية التي انخفضت بنسبة 63.4 % علماً بأن ليبيا تعتمد على تلك الإيرادات في موازنتها بنسبة 94.3% دفع بتدهور قيمة الدينار الليبي الذي فقد قيمته السوقية بنسبة 20% مقابل الدولار الأمريكي، نتيجة انخفاض وتوقفات النفط³¹.

الأمن الغذائي في ليبيا عانى ويعاني من جراء تردي الأوضاع الأمنية والصراع السياسي والمسلح الذي انعكس على النقص الشديد في السلع الضرورية وارتفاع أسعارها، قابل ذلك ضعف القدرة الشرائية للمواطن الليبي، الذي بات مهدد في قوته اليومية، ازدادت الصعوبات مع انتشار جائحة كورونا مطلع عام 2020 والتي تمثل ضغطاً إضافياً على خزانة الدولة وتحدي للأمن الغذائي في ليبيا، كما لا يخفى أثر أزمة السيولة المالية التي أرهقت المستهلك الليبي منذ مطلع 2016.

7.10 البعد البيئي:

يبحث مفهوم الأمن البيئي على ضرورة حصول السكان على ما يكفي من الماء الصالح للشرب والاستعمال وأن يستنشقوا هواء نظيفاً خالياً من الغبار والشوائب، حيث أصبح تحدي التلوث البيئي حاضراً ومهدداً للبشرية جمعاء، من هنا دعت الأمم المتحدة إلى عقد مؤتمرات دولية لمناقشة الأخطار التي تهدد البيئة الدولية جراء اندفاع العالم الصناعي خلف الزيادة المفرطة في التصنيع دون مراعاة أسس حماية البيئة، حيث عقد أول مؤتمر دولي في ستوكهولم عام 1972، لبحث أخطار البيئة، والذي أدى إلى زيادة الوعي العالمي بمشاكل البيئة³².

تتابعت المؤتمرات الدولية بعد ذلك لمناقشة قضايا البيئة، كان أهمها مؤتمر قمة الأرض الذي عقد في عام 1992، بمدينة ريو دي جانيرو بالبرازيل، انبثق عنه الاتفاقية الإطارية للتغيرات المناخية واتفاقية التنوع البيولوجي، جاء بعدها مؤتمر جوهانسبرغ بجنوب أفريقيا عام 2002، الذي وضع ركائز التنمية المستدامة³³.

شاركت ليبيا في أهم تلك المؤتمرات الدولية كما صادقت على العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية ذات العلاقة بالبيئة والمحافظة عليها، وحمايتها من التلوث، كما اهتم المشرع الليبي بصياغة القوانين البيئية، والتشريعات ذات العلاقة بالبيئة³⁴.

ما يسجل على الدولة الليبية قبل 2011 هو عدم التزامها الحقيقي بالمحافظة على الإصحاح البيئي رغم مساهمة في الاتفاقيات والمعاهدات الدولية كما نوهت سابقاً، يضاف إلى ذلك قصور وسائل الإعلام الليبية في خلق توعية مجتمعية بقضايا البيئة، ما ترتب عليه زيادة معدلات انتهاك البيئة في ليبيا.

بعد ثورة فبراير 2011 وما رافقها من تدخل دولي مسلح أضحت البيئة الليبية تعاني التلوث حيث نفذت طائرات التحالف الدولي الذي أسهم في إسقاط نظام القذافي أكثر من 17939 طلعة جوية مسلحة في السماء الليبية مستهدفة في مجملها أهداف على الأرض، كما لم تقم أي جهة دولية أو ليبية متخصصة بتحديد ما خلفته تلك الطلعات من كوارث بيئية بسبب القنابل والغازات التي استخدمتها³⁵.

كم أن الحروب والصراعات التي توالى بعد ذلك أضرت بالبيئة الليبية، نتيجة استخدام أسلحة متعددة ومتنوعة، وعدد القتلى خصوصاً الذين يتكون في مناطق الاشتباكات لمدة طويلة دون الوصول إلى جثثهم، كما عملت عدة مليشيات مسلحة بقطع وتخريب منظومات مياه النهر الصناعي الذي يغذي معظم مدن الشمال الليبي بالمياه الصالحة للشرب، ما دفع سكان تلك المناطق إلى حفر آبار جوفية بشكل عشوائي، منها ما شابهت الملوحة والتلوث.

11. الخاتمة:

شكل موضوع الأمن الإنساني في ليبيا منعرجاً خطيراً ومهماً في حاضر ومستقبل الدولة الليبية كما استعرضنا سابقاً، حيث تعرض المفهوم للتجاهل والإهمال فترة النظام السياسي السابق، مما فتح الباب على مصراعيه للتدخل الإنساني مع انطلاق الثورة الليبية في 2011، لحماية المجتمع الليبي وأمنه من عبث سلطات النظام القمعية، من هنا توصل البحث إلى عدة نتائج وهي:

1- لم يكتسب النظام السياسي الليبي السابق لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية البشرية المعني بالأمن الإنساني سنة 1994 ولم يعمل على تحقيق أبعاده السبعة.

2- عمل النظام الليبي السابق على الانفاق العسكري لأمن الدولة دون الاهتمام بأمن الإنسان الليبي.

- 3- من أجل الحفاظ على أمن الدولة الليبية اعتقل النظام الليبي السابق مئات الليبيين ودفع بهم في السجون دون توجيه اتهام حقيقي أو إحالتهم للقضاء.
- 4- سادت حالة الخوف المجتمعي العام فترة النظام السياسي الليبي السابق، من بطش الأجهزة الأمنية ولم يتحول ذلك الخوف لاحترام حقيقي لتلك الأجهزة الأمنية.
- 5- أسهمت تصرفات الأجهزة الحكومية والأمنية للنظام الليبي السابق في خلق هوة شاسعة بين المواطن ومفهوم الأمن المجتمعي الذي تركز على أمن رأس النظام.
- 6- بعد ثورة فبراير 2011 تحول خوف المواطن الليبي من الأجهزة الأمنية الحكومية التي تفتت وتحللت إلى الخوف من الميليشيات المسلحة.
- 7- لضعف البناء المؤسساتي الليبي ساد مفهوم الأمن المؤقت المرتحن لفترة المد العاطفي التي سادت في السنتين التاليتين لثورة فبراير 2011.
- 8- خلق التدخل الدولي الإنساني تحت ذريعة الأمن الإنساني انقسامات حادة بين صفوف المجتمع الليبي كما أسهم في نشر الفوضى.
- 9- زادت النزاعات والصراعات البينية الليبية من تردي الأوضاع الأمنية المجتمعية بل خلقت انقسامات جهوية وقبلية.
- 10- ساد توازن الرعب والخوف بعض المناطق والمدن الليبية، الذي أسهم في خلق وضع أمني هش ومركب.

التوصيات: بعد أن توصل البحث إلى نتائج يوصي بالتالي:

- 1- أن تلتفت مؤسسات المجتمع المدني الليبي لتناول مفهوم الأمن الإنساني وحث المؤسسات والمسؤولين الليبيين لتبنيه.
- 2- تواصل الحكومة الليبية مع المجتمع الدولي لضرورة حثه على المساعدة الفنية نحو ترسيخ أبعاد الأمن الإنساني في ليبيا خصوصاً الدول الكبرى والمنظمات الدولية والإقليمية التي لها تجربة رائدة في ذلك.
- 3- العمل على إنهاء حالة الانقسام السياسي التي اضرت بالأمن الليبي على كافة المستويات بل وصلت لخلق اصطفاك سياسي وحروب أهلية ليبية.
- 4- طرح الأمن الإنساني كمادة علمية مستقلة، داخل أقسام العلوم السياسية والدراسات الأمنية والعسكرية في الأكاديميات والجامعات والكليات الليبية.
- 5- العمل على حث المشرع الليبي لإصدار تشريعات تتعلق بحماية الأمن الإنساني في ليبيا.
- 6- ضرورة الإساهام في خلق وعي إعلامي بأهمية الأمن الإنساني في ليبيا.

12. الهوامش:

- ¹ التقرير العالمي حول التنمية الإنسانية سنة 1994
http://www.hdr.undp.org/sites/default/files/hdr_1994_fr_complet_nostats.pdf
- ² التقرير العالمي حول التنمية الإنسانية، المرجع السابق.
- ³ Axworthy Loyd, **Le Canada et la securite humaine : un leadership necessaire**, Ottawa, 1996, pp 1,2.
- ⁴ Kofi, Annan, United Nation Millienium Report
<https://www.un.org/millenniumgoals/pdf/mdg2007.pdf>
- ⁵ رسالة مؤرخة 26 تموز/يوليه 2002 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لكندا لدى الأمم المتحدة
<https://undocs.org/pdf?symbol=ar/a/57/303>
- ⁶ مارتن غريفيثس وتيري أوكالاها، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، دبي، مركز الخليج للأبحاث، ط 1، 2002، ص 78.
- ⁷ فارس محمد العمارات، الأمن الإنساني في ظل العولمة، عمان، دار الخليج للنشر والتوزيع، ط 1، 2020، ص 94.
- ⁸ مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان جنيف، العدد رقم 6 من سلسلة التدريب المهني. التدريب في مجال حقوق الإنسان. دليل لتدريب المهنيين في مجال حقوق الإنسان. الأمم المتحدة نيويورك. 1999. ص 19.
<https://www.ohchr.org/Documents/Publications/training6ar.pdf>
- ⁹ موقع الجمعية العامة للأمم المتحدة، التنمية المستدامة، تاريخ التصفح 2020-12-1
<https://www.un.org/ar/ga/president/65/issues/sustdev.shtml>
- ¹⁰ عبيدي محمد، الأمن الإنساني في ظل مبدأ مسؤولية الحماية، أطروحة دكتوراه علوم في الحقوق، قسم الحقوق كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016-2017، ص، ص 62 - 63 - 64 - 65.
- ¹¹ الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، تاريخ التصفح 2020-12-3
<https://www.politics-dz.com>
- ¹² مقدمة حول المفاهيم الأساسية للأمن الغذائي ، موقع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)
<http://www.fao.org/3/a-a1936e.pdf>
- ¹³ يوسف بن يزة، محددات ومهددات الأمن الغذائي في المنطقة العربية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باتنة 1، الجزائر، العدد 38، يونيو 2018، ص 16-17.
<https://portal.arid.my/Publications/9cd3589f-a2e5-4018-983d-1f434f41c97c.pdf>
- ¹⁴ الأمن الغذائي والتغذية في جميع أنحاء العالم في عام 2020، موقع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، تاريخ التصفح 2020-12-3
http://www.fao.org/3/ca9692en/online/ca9692en.html#chapter-1_1
- ¹⁵ الفيلسوف كانت، مشروع السلام الدائم، ترجمه إلى العربية عثمان أمين، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط 1، 1952، ص 33.
- ¹⁶ إنفوغرافيك .. تاريخ الأوبئة الأكثر فتكاً في العالم، موقع عربية سكاي نيوز، تاريخ التصفح 2020-12-5
<https://www.skynewsarabia.com/technology>

- ¹⁷ دراسة تمهيدية عن الاقتصاد في ليبيا: الواقع والتحديات والآفاق الجزء الأول من دراسة أولية لمشروع الحوار الاجتماعي والاقتصادي الليبي، ص 13. [-prospects-libyan-economy-arabic.pdf](https://prospect-libyan-economy-arabic.pdf)
- ¹⁸ Mohamed. Ben Taher, **la formation de l'état libyen : contradictions et enjeux sociopolitiques 1911 -2011**, Thèse pour obtenir le grade de docteur, université de perpignan via domitia, 2015, p 282.
- ¹⁹ تقرير صادر عن منظمة العفو الدولية، صدر في 2004، ليبيا: آ ن الأوان لتصبح حقوق الإنسان حقيقة واقعة، ص 4. https://www.amnesty.eu/wp-content/uploads/2018/10/MDE_19_002_2004text_Arabic.pdf
- ²⁰ Mohamed. Ben Taher, **la formation de l'état libyen : contradictions et enjeux sociopolitiques 1911 -2011**, op.cit., pp 410-411-412-413-414-415-416.
- ²¹ دستور ليبيا الصادر في 2011، شاملاً تعديلاته لغاية 2012 https://www.constituteproject.org/constitution/Libya_2012.pdf?lang=ar
- ²² محمد بن طاهر، الإعلام السياسي - الدور - التوجه - الأثر.. دراسة الحالة الليبية بعد فبراير 2011، مجلة كلية الآداب مصراة، العدد العاشر، ديسمبر 2017، ص، ص 294-295.
- ²³ للمزيد أنظر دستور ليبيا الصادر في 2011 شاملاً تعديلاته لغاية 2012 https://www.constituteproject.org/constitution/Libya_2012.pdf?lang=ar
- ²⁴ مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة للتعاون في ليبيا، تجاوزات خلف القضبان: الاحتجاز التعسفي وغير القانوني في ليبيا، إبريل 2018، ص، ص 2-3. https://www.ohchr.org/Documents/Countries/LY/AbuseBehindBarsArbitraryUnlawful_AR.pdf
- ²⁵ قطاع الصحة في ليبيا الواقع والتحديات، مارس 2016، المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات. <http://loopsresearch.org/media/images/photo5npeqksvlg.pdf>
- ²⁶ المركز الوطني لمكافحة الأمراض، تاريخ التصفح 2020-11-28 <https://ncdc.org.ly/Ar/>
- ²⁷ الموسوعة السياسية تاريخ التصفح 2020-11-28 <https://political-encyclopedia.org/dictionary>
- ²⁸ بوابة التشغيل، حالات اللاجئين، تاريخ التصفح 2020-12-1 <https://data2.unhcr.org/en/country/lby>
- ²⁹ البوابة العربية للتنمية، العون العربي، تاريخ التصفح 2020-12-1 <https://www.arabdevelopmentportal.com/ar/country/%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%A7>
- ³⁰ موقع الأمم المتحدة، تاريخ التصفح 2020-12-1 <https://www.un.org/ar/sections/issues->
- *تعريف الاقتصاد الريعي باختصار هو "أنه في حالة تجاوزت القطاعات غير الانتاجية أو الريعية 50% من الناتج المحلي الإجمالي <https://political-encyclopedia.org/dictionary/> لدولة ما ينظر إلى الاقتصاد بوصفه اقتصاداً ريعياً" للمزيد ينظر إلى

- ³¹ جواد كاظم البكري، الثورات العربية ربيع عربي .. بخريف اقتصادي، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بابل، العراق، تاريخ التصفح 2020-12-1 http://www.uobabylon.edu.iq/uobColeges/service_showarticle.aspx?fid=9&pubid=4600
- ³² للمزيد حول مؤتمر ستوكهولم أنظر، تاريخ التصفح 2020-12-2
file:///C:/Users/VFMJ00093/Downloads/1972__20_20.pdf
- ³³ للمزيد حول مؤتمر ستوكهولم أنظر، تاريخ التصفح 2020-12-2
file:///C:/Users/VFMJ00093/Downloads/1972__20_20.pdf
- ³⁴ ليلى محمود جبريل الكبتي، مدى توافق السياسات البيئية في ليبيا مع السياسة البيئية الدولية - دراسة حالة حماية الغلاف الجوي، رسالة ماجستير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة بنغازي، بنغازي 2011 ص، ص 104، 105.
- ³⁵ سالم أبوظهير، التلوث البيئي يهدد ليبيا، موقع هنا ليبيا هنا صوتك، تاريخ التصفح 2020-12-3
<https://hunalibya.com/economy/574/>

13. قائمة المراجع:

الكتب:

- الفيلسوف كانت، مشروع السلام الدائم، ترجمه إلى العربية عثمان أمين، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط 1 1952.
- مارتن غريفيثس وتيري أوكالاها، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، دبي، مركز الخليج للأبحاث، ط 1، 2002.

- فارس محمد العمارات، الأمن الإنساني في ظل العولمة، عمان، دار الخليج للنشر والتوزيع، ط 1، 2020.

الرسائل العلمية:

- ليلى محمود جبريل الكبتي، مدى توافق السياسات البيئية في ليبيا مع السياسة البيئية الدولية - دراسة حالة حماية الغلاف الجوي، رسالة ماجستير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة بنغازي، بنغازي 2011.
- عبيدي محمد، الأمن الإنساني في ظل مبدأ مسؤولية الحماية، أطروحة دكتوراه علوم في الحقوق، قسم الحقوق كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016-2017.

الدوريات:

- محمد بن طاهر، الإعلام السياسي - الدور - التوجه - الأثر.. دراسة الحالة الليبية بعد فبراير 2011، مجلة كلية الآداب مصراة، العدد العاشر، ديسمبر 2017.
- يوسف بن يزة، محددات ومهددات الأمن الغذائي في المنطقة العربية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باتنة 1، الجزائر، العدد 38، يونيو 2018. <https://portal.arid.my/Publications/9cd3589f-a2e5-4018-983d-1f434f41c97c.pdf>

التقارير:

- التقرير العالمي حول التنمية الإنسانية سنة 1994
http://www.hdr.undp.org/sites/default/files/hdr_1994_fr_complet_nostats.pdf
 - رسالة مؤرخة 26 تموز/يوليه 2002 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لكندا لدى الأمم المتحدة
<https://undocs.org/pdf?symbol=ar/a/57/303>
 - دراسة تمهيدية عن الاقتصاد في ليبيا: الواقع والتحديات والآفاق الجزء الأول من دراسة أولية لمشروع الحوار الاجتماعي والاقتصادي الليبي.
<https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/challenges-prospects-libyan-economy-arabic.pdf>
 - تقرير صادر عن منظمة العفو الدولية، صدر في 2004، ليبيا: آن الأوان لتصبح حقوق الإنسان حقيقة واقعة،
https://www.amnesty.eu/wp-content/uploads/2018/10/MDE_19_002_2004text_Arabic.pdf
 - دستور ليبيا الصادر في 2011، شاملاً تعديلاته لغاية 2012
https://www.constituteproject.org/constitution/Libya_2012.pdf?lang=ar
 - مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة للتعاون في ليبيا، تجاوزات خلف القضبان: الاحتجاز التعسفي وغير القانوني في ليبيا، إبريل 2018
https://www.ohchr.org/Documents/Countries/LY/AbuseBehindBarsArbitraryUnlawful_AR.pdf
 - قطاع الصحة في ليبيا الواقع والتحديات، مارس 2016، المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات.
<http://loopsresearch.org/media/images/photo5npeqksvlg.pdf>
 - مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان جنيف، العدد رقم 6 من سلسلة التدريب المهني. التدريب في مجال حقوق الإنسان. دليل لتدريب المهنيين في مجال حقوق الإنسان. الأمم المتحدة نيويورك. 1999.
<https://www.ohchr.org/Documents/Publications/training6ar.pdf>
- المواقع الإلكترونية:**
- موقع الجمعية العامة للأمم المتحدة، التنمية المستدامة، تاريخ التصفح 2020-12-1
<https://www.un.org/ar/ga/president/65/issues/sustdev.shtml>
 - الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، تاريخ التصفح 2020-12-3
<https://www.politics-dz.com>
 - الأمن الغذائي والتغذية في جميع أنحاء العالم في عام 2020، موقع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) تاريخ التصفح 2020-12-3
http://www.fao.org/3/ca9692en/online/ca9692en.html#chapter-1_1

- إنفوغرافيك .. تاريخ الأوبئة الأكثر فتكاً في العالم، موقع عربية سكاي نيوز، تاريخ التصفح 2020-12-3
<https://www.skynewsarabia.com/technology>
- الموسوعة السياسية تاريخ التصفح 2020-11-28
<https://political-encyclopedia.org/dictionary>
- بوابة التشغيل، حالات اللاجئين، تاريخ التصفح 2020-12-1
<https://data2.unhcr.org/en/country/lby>
- البوابة العربية للتنمية، العون العربي، تاريخ التصفح 2020-12-1
<https://www.arabdevelopmentportal.com/ar/country/%D9%84%D9%8A%D8%A7>
- موقع الأمم المتحدة، تاريخ التصفح 2020-12-1
<https://www.un.org/ar/sections/issues->
- جواد كاظم البكري، الثورات العربية ربيع عربي .. بخريف اقتصادي، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بابل، العراق، تاريخ التصفح 2020-12-1
http://www.uobabylon.edu.iq/uobColeges/service_showarticle.aspx?fid=9&pubid=4600
- للمزيد حول مؤتمر ستوكهولم أنظر، تاريخ التصفح 2020-12-2
file:///C:/Users/VFMJ00093/Downloads/1972__20_20.pdf
- سالم أبوظهير، التلوث البيئي يهدد ليبيا، موقع هنا ليبيا هنا صوتك، تاريخ التصفح 2020-12-3
<https://hunalibya.com/economy/574/>

المراجع الأجنبية:

- Axworthy Loyd, **Le Canada et la securite humaine : un leadership necessaire**, Ottawa, 1996.
- Mohamed. Ben Taher, **la formation de l'état libyen : contradictions et enjeux sociopolitiques 1911 -2011**, Thèse pour obtenir le garde de docteur, université de perpignan via domitia, 2015.